

العنوان:	دراسات : المقاومة و معادلة الصراع العربي الإسرائيلي ، أثر المقاومة اللبنانيّة الفلسطينيّة على الكيان الصهيوني
المصدر:	المجلة العربيّة للعلوم السياسيّة
الناشر:	الجمعية العربيّة للعلوم السياسيّة
المؤلف الرئيسي:	سعد الدين، نادية عباس
المجلد/العدد:	ع 14
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2007
الشهر:	أبريل
الصفحات:	77 - 92
رقم MD:	460688
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الانتفاضة الفلسطينيّة ، الصراع العربي الإسرائيلي ، المقاومة اللبنانيّة ، الصهيونيّة ، حركات التحرر الوطني ، حزب الله
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/460688



دراسات

▽Λ

المقاومة ومعادلة الصراع العربي – الإسرائيلي: أثر المقاومة اللبنانية والفلسطينية على الكيان الصهيوني

نادية سعد الدين

باحثة وصحفية من الأردن.

مقدمة

لم يكن ثمة فصم علائقي صاحب مسيرة الصراع العربي – الإسرائيلي بين أبرز مفاصل تلك المسيرة الممتدة ما يزيد على النصف قرن من الزمن، والمقاومة، باعتبارها حركة تحرر ونضال وطني، بل إن الأخيرة بدت تأصيلاً لرد فعل طبيعي يُجابه أقانيم الاحتلال الاستيطانية التوسعية بشتى صنوف وأساليب المقاومة منذ وطأت أقدام المستعمر أرض فلسطين وحتى اليوم.

بيد أن ثمة محاولات متواترة من قبل بعض الأطراف، وهي صهيونية في الأساس، دأبت، بجهد، على التقليل من قدرة المقاومة على إحداث تأثير ما في معادلة الصراع العربي – الإسرائيلي والتشكيك بجدواها، مع طرح إشكاليات «ضبابية» في أفق وهدف المقاومة، وإحاطتها بجملة تساؤلات تطال كنه مغزاها وماهية أغراضها عمما إذا كانت تشكل أداة ضاغطة لتحسين الموقف والمطلب العربي، أم أنها مجرد وسيلة بديلة عن المفاوضات.

ويُلاحظ تساوق بروز نمط التشكيك والتهوين من أهمية المقاومة مع كل تجدد انبعاثة للنضال الوطني ضد الاحتلال الإسرائيلي واقترابه من إحراز انتصار ما عليه، كما حدث مع المقاومتين اللبنانيتين ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠ والفلسطينية ٢٨ آيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وقد بلغت هذه المحاولات مداها بالسعى إلى إجهاض المقاومة بعد استشعار خطورتها، كما حدث مع الانتفاضة الفلسطينية عام ١٩٨٧ حينما وُئدت في مؤتمر مدريد للسلام ١٩٩١ ومن ثم اتفاق أوسلو ١٩٩٣، مع الأخذ بالاعتبار هنا ظروف البيئة الخارجية وطبيعة النسقين الإقليمي والدولي القائمين آنذاك. كما تكررت المساعي ذاتها مجدداً مع انتفاضة الأقصى التي اندلعت في آيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ من جراء زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق وزعيم المعارضة آنذاك أرييل شارون للحرم الشريف، وإن كانت أسبابها تعود أساساً إلى فشل مفاوضات السلام واستمرار سياسة الاستيطان والممارسات العدوانية الإسرائيلية المدعومة أمريكيّاً، إضافة إلى المستوى المتدنى للأداء الداخلي للسلطة الوطنية الفلسطينية، والوضع المأزوم في الأراضي المحتلة.

وقد ذهب بعض أطراف الداخل الفلسطيني (كما اللبناني) إلى إطلاق دعوات

«استباقية» في إطار منح «الهبات» المجانية للجانب الإسرائيلي من دون مقابل، وذلك بمطابتها «عدم عسكرة الانتفاضة» ونزع أسلحة كل الفصائل، بل وتحميل الأخيرة مسؤولية إخفاقات التوصل إلى تسوية سلمية وتبعات تصاعد وتيرة العدوان والعنف الإسرائيلي،... وهم بذلك يرددون (سواء عن قصد أو من دونه) الخطاب الصهيوني ذاته، ويغفرون على حقائق إنجازات المقاومة والمكاسب التي حققتها (كما سنبين بعد قليل) مثلاً بتجاوزهن تبعه المطالبة بوقف المقاومة التي من شأنها أن تبعث، على سطح المساحة المتبقية من الأراضي الفلسطينية، الأطماع الصهيونية التوسعية التي لم تستكن يوماً.

إن محاولة إجراء مقاربة تشخيصية لدور المقاومة في التأثير في معادلة الصراع العربي – الإسرائيلي في ضوء معطيات وإفرازات المقاومة اللبنانيّة عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦، وانتفاضة الأقصى ٢٠٠٠، يقتضي قبل كل شيء التوقف عند الملاحظات والمؤشرات التالية، ذات الصلة بالموضوع:

١ – تُظهر خبرات التحرر الوطني والنماذج التاريخية السابقة أن الخلل في التوازن القائم بين قوى الاستعمار وبين الشعوب المناضلة ضدها لصالح الأولى، لم يحل دون مآل المحصلة الاستراتيجية النهائية إلى صالح قوى الشعوب الساعية إلى التحرر وتقرير المصير. كما تبين الخبرات التاريخية ذاتها أن الجيوب الاستيطانية الإحلالية التي قدر لها البقاء (مثل أمريكا الشمالية واستراليا) نجحت بعد إبادتها السكان الأصليين، فيما أخفقت تجربة نظيرات لها في تحقيق ذلك (مثل جنوب أفريقيا) بفعل المقاومة التي جوبهت بها، ما أدى إلى تصفيتها. ولا تستثنى إسرائيل من هذه القاعدة التاريخية باعتبارها جيباً استيطانياً حلولياً. وقد تجلّى ذلك بوضوح في بعض المفاصل التاريخية المهمة في تاريخ الصراع العربي – الإسرائيلي كحرب عام ١٩٧٣ حينما تمكن العرب من تحدي الخلل الفادح في التوازن السياسي والعسكري مع الجانب الإسرائيلي بمجابهة عربية مشتركة. كما برز عبر نجاح المقاومة اللبنانية في دحر الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان بانسحاب منفرد من دون قيد أو شرط في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠، مثلما يتجسد راهناً في صمود المقاومة أمام ترسانة الحرب الأمريكية – الإسرائيلية منذ ١٢ تموز/يوليو ٢٠٠٦. كما يتوضح على الجبهة الفلسطينية من خلال ما حققته انتفاضة الأقصى من إنجازات لم تتمكن عملية السلام من إحرازها طوال مسيرتها التي ابتدأت في مؤتمر مدريد ١٩٩١، وأيضاً عبر نجاحها في حمل المحتل الإسرائيلي على الانسحاب من قطاع غزة في آب / أغسطس ٢٠٠٥ على الرغم من أن الانسحاب كان صورياً حيث لا تزال سلطات الاحتلال تُحكم سيطرتها على القطاع، بل إنها أعادت احتلاله مجدداً، الأمر الذي دفع البعض إلى اعتبار خطوة الانسحاب محاولة تكتيكية إسرائيلية بغية إحكام السيطرة على أراضي الضفة الغربية التي تشكل بالنسبة إليها أهمية تفوق بكثير تلك التي يحتلها القطاع، وذلك استناداً إلى معايير الأطر العسكرية وموازين القوى الدولية والمصالح المتأتية وحجم المقاومة، وليس إلى الاعتذاريّات التوراتية. بيد أن ذلك كله من شأنه أن يدلّ على حقيقة أن المقاومة التي ترفع رايات حق تقرير المصير، وتلّجأ إلى صنوف مختلفة من النضال،

باستطاعتها أن تُوقع خسائر ضخمة في صفوف العدو وفي جيشه النظامي^(١).

٢ – إلى جانب ما سبق؛ فإن النموذج العام لتطور حركات التحرر الوطني يؤشر على نجاح الأخيرة في تحقيق هدف الاستقلال السياسي من المستعمر نتيجة نضالها، سواءً أكان ذلك من خلال تسوية مع الدول المستعمرة حينما تدرك الأخيرة تأكيل مشروعها الاستعماري وعدم جدواً استمراريتها بفعل الخسائر الفادحة التي يتكبدها من المقاومة، أم عن طريق الكفاحسلح ضدّها في أغلب الأحيين^(٢). ويعتبر نضال الشعوب الواقعة تحت الاحتلال، في سبيل مزاولة حقها في تقرير المصير، نضالاً مشروعاً يتفق مع مباديء القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية التي من أبرزها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المؤرخ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ والقرار ٢٦٢٥ الصادر في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤^(٣).

بيد أن إسرائيل تتجاهل حق تقرير المصير وحق المقاومة في النضال من أجل التحرر، مستندة في ذلك إلى إدعاءات تاريخية أسطورية ترتكز على ما يسمى «بالنزعة التاريخانية» القائمة على الزعم بحقيقة حدوث إيقاعات ومراحل معينة، وبمسار محتموم للتاريخ، يمكن التنبؤ به مسبقاً وهي رؤية تدرج في المجتمع الإسرائيلي المغلق^(٤). وتواتري إسرائيل نزعة إنكار حق أهل البلاد الأصليين في تقرير مصيرهم عن طريق تحويل نضال الشعب الفلسطيني من أجل التحرر إلى مجرد صراع في الشرق الأوسط، لا يُحل عن طريق الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين، بل من خلال الموافقة على شروط عملية السلام. وفي ظل غياب لغة العدل وسيادة المعايير المزدوجة، فإن إملاءات الطرف الأقوى هي التي تضبط ما يسمى بحل هذا الصراع، كما يغلب عنصر القوة في المفاوضات التي يكون هدفها في المحصلة كبت إرادة الأمة نحو التحرر من الاحتلال^(٥).

ومن هنا يتأتي نتاج الدعم الأمريكي المفتوح لسلطات الاحتلال الذي لم يتوقف البتة عند حدّ إعلان حرب مشتركة على لبنان، وإنما يأتي متماهاً في الأساس مع مواقف أغلب الإدارات الأمريكية المتعاقبة تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي كخطٍ ثابت مشترك يتسم

(١) مصطفى علوى، «البعد الاستراتيجي للصراع العربي – الإسرائيلي»، في: جورج جبور [وآخرون]، *انتفاضة الأقصى وقرن من الصراع*، مراجعة وتقديم حسن نافعة (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص ٢٠.

(٢) أحمد يوسف، «الانتفاضة الفلسطينية: قراءة أولية في دروس الخبرة المقارنة لحركات التحرر الوطني»، ورقة قدمت إلى: ندوة حركة التحرر الوطني الفلسطيني في دراسة مقارنة مع حركات التحرير الأفريقية، القاهرة، ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، ص ٧٨.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول القرارات الصادرة بهذا الشأن، انظر: محمد علوان، «حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير»، في: جبور [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٨٥ – ٨٦.

(٤) كارل بوير، *أسطورة إلا طار: دفاع عن العلم والعقلانية*، ترجمة يمنى طريف الخولي؛ عرض وتحليل جلال شمس الدين، عالم المعرفة: ٢٩٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٣)، ص ١٦.

(٥) عزمي بشارة، *لثلا يفقد المعنى: مقالات من سنة الانتفاضة الأولى* (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، ٢٠٠٢)، ص ١٧٧.

بالانحياز إلى الكيان الصهيوني، مثلما يشكل جزءاً من نمط متكرر كامن في البنية الأمريكية وتاريخها. ومن دون الولوج في دهاليز حياثات العلاقة الثنائية بين الجانبين، إذ تكفي هنا الإشارة إلى تاريخية الدعم الأمريكي لإسرائيل الذي يعود بحسب الكاتب الإسرائيلي نيكولاوس جويات إلى ما قبل قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ عبر تمويل استيطان اليشووف الزراعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة^(٦)، إلى جانب الدعم اللوجستي والاقتصادي الذي قدره الاقتصادي الأمريكي توماس ستوفر بـ ٣ آلاف مليار دولار منذ عام ١٩٤٩، فيما وصل الدعم السياسي إلى مداه باستخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن أكثر من ٣٠ مرة لصالح إسرائيل ضد الجانب العربي الفلسطيني.

٢— ليس شرطاً أن تستمر المقاومة على ذات الوتيرة، فقد تخبو أحياً وقد تنشط في أحياين كثيرة من دون أن يعني ذلك توقفها. مثلما ليس بالضرورة أن تلغي المقاومة مسار التفاوض، إذ لا ضير من الجمع بشكل متزامن بينهما وهو الأمر المعهول به في غالبية حركات التحرر الوطني حيث إن الخيار الأول يعزز الآخر ويدعمه. إن المفاضلة بين المسار السلمي والكفاح المسلح ليس خياراً مبدئياً في حركات التحرر الوطني بقدر ما هو تكتيكي، وبالتالي فإن الانتقال من أسلوب بغية الأخذ بالآخر، أو محاولة المزاوجة بينهما، إنما يندرج في إطار المراوحة بين المبدئية والبراهماتية، وضمن حسابات العوائد المتأنية منها والظروف المصاحبة لهما من دون أن يمثل ذلك بالضرورة تنازلاً أو تشديداً أو وسطية.

يبدأ الاستناد في مسألة المفاضلة بين أحد الخيارين إلى معيار التحسب لرد فعل المحتل إزاء الموقف النهائي حيالها إنما يعتبر ذريعة في حد ذاته، ذاك لأن خبرات التحرر الوطني تُظهر أن سلطات الاحتلال عاملت كلاً من المسار السلمي والكفاح المسلح بنفس العنف^(٧).

٤— لا نستطيع فهم محركات اللجوء إلى المقاومة والكفاح المسلح بمعزل عن سياق الصراع العربي – الإسرائيلي وفشل مسار التسوية في تحقيق أي إنجاز يذكر على أرض الواقع وتنامي نزعة التطرف والعنف اليميني الديني في إسرائيل. فقد أدت الممارسات العدوانية الإسرائيلية المدعومة أمريكياً والتي تستند إلى مفاهيم القوة والعنف باعتبارها سبيلاً لفرض الأمر الواقع، إلى نصف عملية السلام التي تعاني أصلاً من وهن وهشاشة الركائز المستندة إليها، ما أسفر عن ت عشر مسیرتها إلى حدّ الجمود على الصعيد الفلسطيني (اتفاق أوسلو ١٩٩٣)، بينما اقتصر تداول مصطلحاتها على المستوى الرسمي من دون القاعدي لدى الدول التي أبرمت معاهدات مع إسرائيل (مصر ١٩٧٨ والأردن ١٩٩٤).

(٦) نيكولاوس جويات، *غياب السلام.. محاولة لفهم الصراع الإسرائيلي الفلسطيني*، ترجمة طلعت الشايب (ال القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥)، ص ١٢٢. ولمزيد من التفاصيل، انظر: برنارد رايك، «الولايات المتحدة وإسرائيل: طبيعة العلاقة الخاصة»، في: *الشرق الأوسط والولايات المتحدة: إعادة تقييم تاريخي وسياسي*، ترجمة أحمد محمود؛ تحرير ديفيد ليش، المشروع القومي للترجمة: ٨٠٨ (ال القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥)، ص ٣٦٥.

(٧) يوسف، «الإنفاضة الفلسطينية: قراءة أولية في دروس الخبرة المقارنة لحركات التحرر الوطني»، ص ٦٠ – ٦٢.

وبخلاف الإنجازات التي حققتها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في حروبها الإقليمية وأعوام ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧ فإنها فشلت في تحقيق أي من أهدافها في التعامل مع لبنان وفلسطين أمام المقاومة.

٥ – لا يخرج عن ذات المسار مشروع الشرق الأوسط الجديد (القديم) بنسخته المستحدثة التي تصر الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل على الزج بصيغتها في المنطقة على الرغم من توادر إخفاق محاولاتهما السابقة والتي كان آخرها أطروحة الشرق الأوسط الكبير الذي أعلنته خلال قمة الدول الثمانى في حزيران/يونيو ٢٠٠٤ بهدف تحقيق ثالوث الإصلاح: الديمocrاطية والمعرفة والازدهار الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط، باعتبار أن أوضاع الأخيرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتدهورة تشكل – وفقاً لمنظورهم – مرتعاً خصباً لنمو التطرف والإرهاب، وهو المسوغ الذي اتخذته واشنطن ذريعة للتدخل في شؤون المنطقة بحججة مكافحة الإرهاب وبخاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ التي كان من أبرز تجلياتها مرادفة المقاومة بالإرهاب. وقد عمدت الإدارة الأمريكية، بفرض تنفيذ مخططها في المنطقة، إلى الضغط على حكومات دولها لإحداث إصلاح في النظام التعليمي والسياسي لديها، بما يسهم في إشاعة مفاهيم الحريات والديمقراطية، ويفسح المجال أمام توسيع المشاركة السياسية فيها. ولعل هذا الطرح الأمريكي ينم أساساً عن وجه من وجوه ليبرالية الإمبريالية التي تتحوّل إلى مفاهيم السلام والعدالة والديمقراطية على نزعـة العداون والهيمنة والمعايير المزدوجة^(٨).

بيد أن عدم تقبل منظومة النسيج المجتمعي السياسي والمدنى وتبنيها لكامن ومقادى هذا المشروع، ومن جراء الفشل الذريع للمشروعالأمريكي في العراق، أدى إلى التسبب في عرقلة تنفيذه حتى الآن، ما دفع واشنطن إلى إعادة صوغ أطـره مجدداً بما يتواكب مع مصلحتها في المنطقة، وبما يأخذ في الاعتبار مستجدات تطورات الأحداث الحاصلة، بهدف القضاء على البنية التحتية للمقاومة الإسلامية، وبالتالي، طمس مفاهيم الكفاح المسلح، واستئصال ثقافة المقاومة، وإقصـام الجسم الإسرائيلي الغريب في هيكلية الدول العربية والإسلامية توطئـة لتبويـه سـدة الرـعـامة في المنطقة.

ولا يعتبر هذا المقصد الأمريكي بالجديد، إذ إنه يندرج في جزء منه ضمن إطار اهتمام مبكر بالحركات الإسلامية وبالمقاومة، تكشف منذ ما بعد اندلاع الثورة الإسلامية في إيران، حيث نشطت حينها مراكز الدراسات والأبحاث الغربية المرتبطة ببئر صنع القرار هناك، لتشخيص ودراسة دوافع المقاومة والحركات الإسلامية وتطورها في المنطقة، وحجم قاعدتها الجماهيرية ومدى تأثيرها في وضعية المنظومة المجتمعية البنوية المتكاملة، ومن بينها دراسة حديثة صدرت في منتصف العام الجاري عن مؤسسة «كارنيجي» البحثية التي خلصت إلى تنامي دور حركات المقاومة الإسلامية خلال السنوات العشر الأخيرة بحيث باتت

(٨) ديفيد هاريـ، الإـمبرـيـالـيـةـ الجـديـدـةـ، تـرـجمـةـ ولـيدـ شـحـادـةـ (ـبـيـرـوـتـ: دـارـ الـحـوارـ الثـقـافـيـ، ٢٠٠٤ـ)، صـ ١٩٨ـ.

تلعب دوراً سياسياً أساسياً ومهماً في المنطقة^(٩). في حين توقعت دراسات أخرى حدوث استقطاب ثانوي في حركة العلاقات الدولية وبخاصة على صعيد الساحة السياسية العربية بين الأنظمة والتيارات المختلفة للإسلام السياسي^(١٠).

وقد نظرت الإدارة الأمريكية بعين القلق والتوجس إلى تنامي نفوذ التيار الإسلامي من خلال فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ وتشكيلها الحكومة، وحصول الإخوان المسلمين في مصر على ٨٨ مقعداً برلمانياً في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦ بالرغم من محاولات التضييق وحملات الاعتقال التي استهدفت أعضاءها وكوادرها، عدا عن تصاعد دور حزب الله في لبنان والعجز الأمريكي الإسرائيلي عن إلحاق الهزيمة به، إضافة إلى العجز الأمريكي في العراق، حيث شكل كل ذلك محركاً مهماً من دوافع المساعي الأمريكية لضرب البنية التحتية للمقاومة وبخاصة في فلسطين ولبنان.

٦— لئن كان ثمة من يتعاطى مع حدث بروز دور المقاومة الإسلامية في فلسطين ولبنان في إطار نواتج مسار الصراع العربي— الإسرائيلي ككل، فإن هناك من ينظر إليه ضمن سياق تنامي تأثير الدين في حركة العلاقات الدولية ومنها في مسار الصراع نفسه، وذلك بالاستشهاد بصعود حركة حماس وحزب الله باعتبارهما مقاومتين إسلاميتين انبثقتا من رحم الشعبين الفلسطيني اللبناني^(١١)، ومن خلال التدليل بالطابع الديني الذي يغلف جزءاً مهماً من الخطاب الصهيوني لتسوية احتلال الأرض الفلسطينية، وأيضاً، غلبة ذلك الجانب على الخطاب الأمريكي من خلال المحافظين الجدد (أو ما يصنفهم البعض بالصهيونية المسيحية) الذين يؤطرون الدعم الأمريكي لإسرائيل في صيغ علاقية وشديدة منذ تبوئهم السلطة عام ٢٠٠٥ مصطحبين معهم خطة إستراتيجية تتطوّي على انحياز مطلق لإسرائيل^(١٢).

أولاً: المقاومة اللبنانية بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧

لقد أفرزت الأحداث الأخيرة في الأراضي اللبنانية التي شهدت عدواناً إسرائيلياً متتصاعداً في الثاني عشر من شهر تموز/يوليو ٢٠٠٦، ... تأصيلاً لمعطيات كانت قد ترسخت، قبلاً، بانسحاب إسرائيلي منفرد من جنوب البلاد من دون قيد أو شرط في ٢٥ أيار/مايو

Nathan J. Brown, Amr Hamzawy and Marina S. Ottaway, *Islamist Movements and the Democratic Process in the Arab World: Exploring Gray Zones*, Carnegie Paper; no. 67 (Washington, DC: Carnegie Endowment, 2006), p. 5.

Andrew Harvey, Ian Sullivan and Ralph Groves, «A Clash of Systems: An Analytical Framework to Demystify the Radical Islamist Threat,» *Parameters*, vol. 35, no. 3 (Winter 2005), p. 73.

(١١) أسامة الغزالي حرب، «فلسطين تحت حكم حماس،» *السياسة الدولية*، العدد ١٦٤ (نيسان/أبريل ٢٠٠٦)، ص. ٧.

William N. Dale, «The Impact of Christian Zionism on American Policy,» *American Diplomacy* (١٢) (22 April 2004).

٢٠٠٠ تحت وطأة ضربات المقاومة اللبنانية، وبخاصة حزب الله، وبفعل تضامن والتفاف الشعب اللبناني بكل طوائفه وتياراته حول مشروع المقاومة، من دون أن يعني ذلك اقتصار النضال عند ذينك الحدثين بالرغم من أهميتهما، حيث إن العدوان الإسرائيلي ضد الشعب اللبناني متواصل ويعود تاريخياً إلى عام ١٩٤٨ حينما دمر الاحتلال عدداً من القرى اللبنانية بغية إقامة المستوطنات عليها^(١٢)، مروراً باحتياجه العلني الواسع ل لبنان في إطار عملية الليطاني عام ١٩٧٨ ومن ثم احتلال بيروت ومناطق واسعة من لبنان في عملية أطلق عليها سلامة الجليل عام ١٩٨٢ بذرية ضرب البنية التحتية للمقاومة. وقد اقترفت إسرائيل توليفة من العنف والمجازر والتكميل في لبنان، من أبرزها مذبحة صيدا في ١٦ حزيران/يونيو ١٩٨٢ التي ذهب ضحيتها زهاء ٨٠ مدنياً كانوا مختبئين في بعض الملاجيء، ومذبحة صبرا وشاتيلا ١٦ - ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ والتي أسفرت عن ١٥٠٠ شهيد من الفلسطينيين واللبنانيين العزل جلهم من الأطفال والنساء، ومذبحة عين الحلوة التي أسفرت عن سقوط ١٥ فلسطينياً بين قتيل وجريح، فضلاً عن تدمير ١٤٠ منزلاً واعتقال ١٥٠ آخرين، ومذبحة سحمر في البقاع الغربي من لبنان في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ حينما داهمتها قوات الاحتلال وأطلقت النيران على سكانها فأوقعت ١٣ شهيداً و٤٠ جريحاً. وفي ٢٨ نيسان/أبريل من عام ١٩٩٦ وقعت مذبحة قانا التي كانت جزءاً من عملية كبيرة سميت بعنقיד الغضب حينما قامت قوات الاحتلال بضرب موقع قانا الذي كان يضم ٨٠٠ لبناني وأسفر ذلك عن مقتل ٢٥٠ لبنانياً منهم ١١٠ في قانا وحدها فيما بلغ الجرحى ٢٦٨ بينهم ٣٥٩ مدنياً^(١٣). وقد أقدمت تلك القوات على عدوان مماثل طال المكان ذاته وأسفر عن استشهاد ٦٠ لبنانياً في إطار حرب إسرائيلية على لبنان استمرت قرابة الشهر.

ولئن نجحت إسرائيل بفعل آلتها الحربية في إخراج قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، إلا أن السيطرة الإسرائيلية على لبنان جوبهت بمقاومة وطنية عاتية ما أجبر إسرائيل على سحب جيوشها من بيروت ومن مناطق أخرى مجاورة والانكفاء إلى الشريط الجنوبي الذي انسحب منه مجدداً عام ٢٠٠٠ باستثناء مزارع شبعا.

لقد شكل انتصار المقاومة الوطنية على الجيش الإسرائيلي نقطة تحول أساسية في تاريخ لبنان المعاصر، انعكس إيجابياً لجهة تصليب الموقف العربي المفاوض أمام المطالب الإسرائيلية المتواترة له بالتنازل، كما تحول الانتصار اللبناني إلى ورقة ضاغطة على مفاوضات السلام توضح في مفاوضات كامب ديفيد الثانية (كما سنبين لاحقاً)، مثلما أثبتت المقاومة أن التمسك بخيار الكفاح المسلح يعتبر أسلوباً لمواجهة العدو الإسرائيلي، وأنها كانت الكفيلة بإجبار المحتل على الخروج من لبنان من دون قيد أو شرط. إن ما جرى في

(١٢) لمزيد من التفاصيل، انظر: مسعود ضاهر، «جنوب لبنان في الصراع العربي - الإسرائيلي»، في: جبور [وآخرون]، *انتفاضة الأقصى وقرن من الصراع*، ص ٢٠٤.

(١٤) عبد الوهاب المسيري، *الصهيونية والعنف: من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى* (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠١)، ص ٢٩٠ - ٢٩٢.

لبنان يشكل تحولاً نوعياً في مسار الصراع العربي - الإسرائيلي، إذ للمرة الأولى تُجبر إسرائيل كرهاً على الانسحاب من أرض عربية احتتها من دون مفاوضات، ومن الطبيعي أن تشكل التجربة اللبنانية في المقاومة زاوية أساسية من زوايا النظر إلى الانتفاضة وقراءتها بسبب واقع التفاعل بين مقاومتين تتصديان لعدو محتل واحد. ولعل ذلك يبرهن على أن ثمة عوامل أخرى غير تقنية كمفهوم ميزان الإرادات تفسر ظاهرة انتصار القوى الأضعف في ميزان الصراع، وهي عوامل قد لا تكون دائمًا مادية، فعوامل القوة المادية ليست دائمًا مدخلاً ملائماً لفهم ظواهر من نوع نجاح بضعة آلاف من المقاتلين المسلحين في تمرير هيبة أحد أكبر الجيوش في العالم عدداً وعدة^(١٥).

وقد تكرست ذات المفاهيم مجدداً عام ٢٠٠٦ من خلال صمود مقاومة حزب الله أمام العدوان الإسرائيلي المتتساعد على لبنان والذي طال الشعب والبنية التحتية معاً. وقد تجاوزت الحرب الإسرائيلية على لبنان قضية الجنديين الإسرائيليين الأسرى لدى حزب الله منذ الثاني عشر من تموز/يوليو ٢٠٠٦ إلى تحقيق أهداف إسرائيلية أمريكية في الأساس تتمثل في القضاء على المقاومة واقتلاع بنيتها التحتية، إلى جانب ضرب أقانيم الحضارة والتقدم والثقافة فيها، وهو هدف ينبع من مكامن نظرية صهيونية عنصرية تؤصل للنظرة نحو الذات وتوجه الآخر بما تنطوي عليه من اعتذارات ومسوغات أطروحة الشعب المختار والتفوق اليهودي.

وأيًّا كانت الآراء حيال المخرج الدولي للأزمة الراهنة في لبنان والذي تمثل في قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ القاضي بوقف العمليات العسكرية بين إسرائيل وحزب الله تمهدأً لوقف إطلاق النار، ورغم محاذير بنود القرار المتعلقة بتجريد السلاح، فإننا نستطيع القول هنا إن إسرائيل لم تخرج منتصرة من حربها على لبنان بالرغم مما تحاول قيادتها العسكرية تصويره وإشعاعته داخل المجتمع الإسرائيلي، وهو لا يعكس بالضرورة رأي الداخل الإسرائيلي بشرائحه المختلفة (كما سنبين بعد قليل). بل إن ثمة دلائل ومؤشرات تظهر بأن حزب الله استطاع إلى جانب صموده وتصديه للعدوان الإسرائيلي أن يحقق إنجازات وانتصارات مهمة من شأنها أن تؤثر في الكيان الصهيوني. ويتمثل أبرزها في الآتي:

١ - التراجع التدريجي لأهداف إسرائيل من شن الحرب على لبنان. إذ بعد إعلان هدف التخلص من المقاومة وضرب بنيتها التحتية بات المغزى بعد ذلك يتعدد في الاستيلاء على الأراضي الواقعة حتى نهر الليطاني، إلى أن تقلص بعد ذلك في بعض المواقع والقرى القريبة من الحدود. وقد تزامن ذلك مع انتقادات وجهت من قبل عدد من الكتاب والمفكرين والمعلقين العسكريين الإسرائيليين الذين شكوا في مدى إمكانية تحقيق إسرائيل أهدافها من وراء تلك الحرب، ومنهم على سبيل المثال العلّق العسكري زئيف شيف حينما

(١٥) عبد الإله بلقزيز، المقاومة وتحرير جنوب لبنان: حزب الله من الحوزة العلمية إلى الجبهة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ٣٠.

أشار في هارتس إلى أن الجيش الإسرائيلي الذي يعتبر من أقوى الجيوش في العالم وأعتها بالأسلحة والذخيرة عاجز عن إخضاع حزب الله، ما يتطلب برأيه إعادة النظر في الكثير من النظريات الغربية التي يعتمدها.

٢ – عمليات التغيير الواسعة التي طالت قيادات الجيش الإسرائيلي والتي من أبرزها إقصاء قائد المنطقة العسكرية الشمالية الجنرال عودي آدم الذي قاتلت قواته في خطوط المواجهة الأمامية مع حزب الله، وتعيين نائب رئيس هيئة أركان الجيش موسحى كابلينسكي بدلاً منه. وقد اعتبر بعض الكتاب الإسرائيليين، ومنهم المعلق العسكري لصحيفة يديعوت أحرونوت، إليكس فيشمان تلك الخطوة مؤشرًا على «تخبط وعجز إسرائيليين ومحاولة يائسة لإنقاذ جيش الاحتلال من مأزقه في لبنان»^(١٦)، فيما اعتبرها المحلل الأمني الإسرائيلي زيف شيف دلالة على فشل عسكري إسرائيلي في لبنان ومؤشرًا على انعطافة تشابه تلك التي حدثت في الأيام الأولى من حرب ١٩٧٣ حينما جيء برئيس متلاعنة لهيئة الأركان ليحتل منصب قائد الجبهة الجنوبية المشرف على العمليات مع القوات المصرية آنذاك.

والانتقادات الموجهة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي يهود أولمرت ووزير دفاعه عمير بيرتس اللذين يعتقدان بأن الحرب ستسبغ عليهم حالة عسكرية يفتقدانها بسبب خلفيتهما المدنية، قد بلغت مداها حينما أشارت صحيفة هارتس العبرية إلى أن رئيس الوزراء يعني إحباطاً شديداً وخيبة أمل بسبب عملية تضليل تعرض لها، من قبل، قيادة الجيش عندما أخبرته أنها أحكمت السيطرة على بلدة بنت جبيل وقرى أخرى مجاورة ليتضاح لاحقاً أن مقاومي حزب الله يكبدون الجيش عشرات القتلى والجرحى^(١٧)، فيما اعتبر زيف شيف أن قوة إسرائيل الرادعة قد تزعزت في المعارك مع حزب الله.

٣ – لقد أحدثت المقاومة اللبنانية بصمودها وتصديها للعدوان الإسرائيلي، خللاً في نظرية الأمن الإسرائيلي، وألحقت هزيمة بالوعي العسكري لديه وتصدعاً جوهرياً في عنصر التفوق والردع داخل بنائه العسكري تسببت في عجز، إن لم يكن في تأكيل قوة الردع الإسرائيلية العسكرية، عدا اسقاط الهالة التي أحاط بها الجيش الإسرائيلي نفسه طوال ما يزيد عن نصف قرن من الزمن. وتعد نظرية الأمن الإسرائيلي مقوماً رئيسياً في الكيان الصهيوني يتجاوز البعض الزمني التاريخي ويركز على البعض الجغرافي في المكاني، وهو الأمر الذي ينعكس بجلاء على المفهوم الإسرائيلي للأمن. وقد طرأ على تلك النظرية بعض التعديلات بسبب معطيات مستجدة، فانتقلت من مرحلة مفهوم الضربة المضادة الاستباقية الذي كان يرتبط بانعدام العمق الاستراتيجي لإسرائيل، إلى نظرية الحدود الآمنة التي تبلورت عام ١٩٦٧ والتي تقوم على حدود يمكن الدفاع عنها من دون اللجوء إلى حرب وقائية. إلا أن حرب ١٩٧٣ أحدثت فشلاً في معظم نظريات الأمن الإسرائيلي ما استدعي

(١٦) يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٦/٨/٩.

(١٧) هارتس، ٢٠٠٦/٨/١٠.

تكوين نظرية أخرى تستند إلى ما يسمى بذرية الحرب كمسوغ لشن حرب من أجل تحقيق مكاسب سياسية أو أمنية مزدوجة للمعايير، وتذهب هذه النظرية إلى أن إسرائيل لن تتمكن من الامتناع عن تبني استراتيجية الحرب الوقائية وتوجيهه الضربات المسبقة في حال تعرضها لتهديد عربي. كما جرى في ذات الوقت تطوير استراتيجية الردع النووي^(١٨).

وقد حولت المقاومة اللبنانية والفلسطينية الاهتمام عن مفهوم الحرب الخاطفة وطرح إمكانية حرب طويلة تعتمد على الاحتكاك المباشر على الأرض، ومن هنا فقد نظرت إسرائيل إلى الانتفاضة باعتبارها حرب عصابات غير مسلحة ترمي إلى تحقيق أهداف سياسية معادية لإسرائيل تستهدف وجودها.

لم تعد نظرية الأمن الإسرائيلي تختص بالأمن الخارجي وإنما بدأ يتبلور تهديد داخلي يضرب لأول مرة العمق الإسرائيلي من خلال قصف صواريخ حزب الله للمدن الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ كحيفاً وعكا وغيرها، ما أدى إلى أن يقع لأول مرة أغلبية المجتمع الإسرائيلي من اليهود في الملاجئ هرباً من صواريخ المقاومة، وبالتالي الانتقال من مقوله الدفاع عن إسرائيل من الخارج إلى ضرورة الدفاع عنها في الداخل.

وفي ذات السياق، فقد أثبتت المقاومة صحة مقوله أن هناك إمكانية لتجاوز خاصية التفوق النوعي للجيش الإسرائيلي في ساحة المعركة وتحويلها من عنصر مساعد له إلى مصدر إرباك لحركته الميدانية. ومن ذلك فقد أثبتت المقاومة اللبنانية خطأ نظرية الإفراط في استخدام القوة العسكرية لحل القضايا المصيرية بين المحتل والشعوب الخاضعة للاحتلال.

٤— لقد كبدت المقاومة اللبنانية الجانب الإسرائيلي خسائر بشرية ومادية فادحة. إذ بلغ عدد القتلى من الجنود الإسرائيليين حتى الآن ما يزيد على ١٣٠ جندياً، فيما قدر وزير المالية الإسرائيلي أفرایم هيرشون الخسائر الاقتصادية بنحو ٦١ مليار دولار، عدا الأضرار العقارية من جراء هدم المباني التي ستتكلف الخزينة حوالي ١٠١ مليون دولار إلى جانب ١١٠ ملايين دولار كلفة الأضرار الناجمة عن ضرب المواقع العسكرية والمعسكرات^(١٩).

ثانياً: انتفاضة الأقصى

لقد كرسست انتفاضة الأقصى التي اندلعت في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، إلى جانب نجاح المقاومة الفلسطينية في دفع المحتل الإسرائيلي إلى الانسحاب من قطاع غزة في آب/أغسطس ٢٠٠٥، حتى وإن كان لا يزال يحكم سيطرته عليه، الحقائق التالية:

١— لقد جاءت انتفاضة التي تساوّقت لاحقاً مع تناوب المقاومة المسلحة، بوصفها نتاج فشل مسار التسوية السلمية الذي انطلق منذ مؤتمر مدريد وأعقب باتفاق أوسلو (١٩٩٣) بين

(١٨) عبد الوهاب المسيري، *في الخطاب والمصطلح الصهيوني* (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٣)، ص ٢٦٨ – ٢٧٢.

(١٩) يديعوت أحرونوت، ٢٠٠٦/٨/٩.

الجانبين الفلسطيني – الإسرائيلي، وعدم إحراز إنجاز يذكر بسبب الموقف الإسرائيلي المتعنت والموقف الفلسطيني الثابت حيال عدم الإقدام على أية تنازلات أخرى جديدة، وهو الأمر الذي تجسّد جلياً في مفاوضات كامب ديفيد الثانية بالرغم من أن إسرائيل روجت لفكرة رفض الفلسطينيين «مقترنات رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود باراك السخية»، وهو الأمر الذي تكشف زيفه لاحقاً برفض إسرائيلي لحق عودة اللاجئين والتخلّي عن مقوله القدس الموحدة^(٢٠).

٢ – لقد جوّبـت الانتفاضـة الفـلـسـطـينـية (تماماً كـما المـقاـومـة الـلـبـانـيـة) بـاجـمـاعـ المـجـتمـع الإـسـرـائـيلـي عـلـى ضـرـورـة قـمـعـهـا وـقـضـاء عـلـى الـبـنـيـة التـحـتـيـة للمـقاـومـة باـعـتـبارـ أنـ الصـرـاعـ معـ الشـعـبـ الـفـلـسـطـينـيـ يـنـدـرـجـ فيـ إطارـ صـرـاعـ الـوـجـودـ^(٢١)، وـقـدـ عـزـزـ ذـلـكـ منـ مـوـقـفـ الـحـكـوـمـةـ الرـسـميـ وـتـشـجـيعـهـاـ عـلـى ضـرـبـ المـقاـومـةـ وـالـأـنـفـاضـةـ بـشـتـىـ صـنـوفـ التـنـكـيلـ وـالـعـدـوـانـ،ـ ماـ أـسـفـرـ بـحـسـبـ تـقـرـيرـ حـدـيـثـ لـهـيـةـ الـاسـتـعـلامـاتـ الـعـامـةـ الـفـلـسـطـينـيـةـ عـنـ اـسـتـشـاهـادـ قـرـابةـ ٤٥٠٠ـ فـلـسـطـينـيـ مـنـهـمـ ٧٩٧ـ شـهـيدـاـ مـنـ الأـطـفـالـ وـ٢٧٢ـ شـهـيدـةـ فـيـمـاـ وـصـلـ عـدـدـ الـأـسـرـىـ وـالـمـعـتـقـلـينـ فيـ السـجـونـ وـالـمـعـتـقـلـاتـ الإـسـرـائـيلـيـةـ إـلـىـ حـوـالـيـ ١٠ـ آـلـافـ أـسـيـرـ مـوزـعـينـ عـلـىـ ٢٨ـ مـعـتـقـلـاـ وـمـرـكـزـ توـقـيـفـ،ـ مـنـهـمـ ٥٨٠ـ أـسـيـرـاـ أـعـتـقـلـوـاـ قـبـلـ اـنـفـاضـةـ الـأـقـصـىـ.

وأشار التقرير الفلسطيني إلى ازدياد عدد المستوطنين في الأراضي الفلسطينية عام ٢٠٠٥ على الرغم من الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة في شهر آب/أغسطس ٢٠٠٦، إذ يبلغ أعدادهم في الضفة الغربية مع نهاية العام ٢٠٠٦ حوالي ٢٤٥ ألف مستوطن مقابل ١٢١٣٩٠ مستوطناً في نهاية ٢٠٠٤، فيما بلغ عدد المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية ١٤٦ مستوطنة في نهاية ٢٠٠٤ وهناك أكثر من ٢٠١ مستوطنة عشوائية موزعة في أرجاء الضفة الغربية وذلك بعد إجلاء ٢٥ مستوطنة في إطار خطة فك الارتباط. كما جوّبـت الـمـقاـومـةـ الـعـمـلـيـاتـ الـإـسـرـائـيلـيـةـ بـنـاءـهـاـ عـلـىـ الرـغـمـ مـنـ قـرـارـ مـحـكـمـةـ الـعـدـلـ الدـولـيـةـ القـاضـيـ فيـ السـابـعـ منـ تمـوزـ/ـيـولـيوـ ٢٠٠٤ـ بـهـدـمـهـ.

ولعل فشل المسار «التسووي» وتصعيد إسرائيل من عملياتها تجاه الشعب الفلسطيني أدى إلى تناami دور المقاومة في الساحة الفلسطينية، وتزايد نفوذ حركة المقاومة الإسلامية (حماس) التي تشكل امتداداً لحركة الإخوان المسلمين. وقد تركز نشاط الحركة في المرحلة الأولى على بناء المجتمع الفلسطيني وتوسيع نطاق خدماتها الاجتماعية. غير أن اندلاع انتفاضة (١٩٨٧) أحياناً مجدداً في ما تكرس لاحقاً مع انتفاضة الأقصى، حيث صعدت الحركة من عمليات المقاومة وتنفيذ العمليات الاستشهادية داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨

(٢٠) سليم تماري وريما حمامي، «انتفاضة الأقصى: الخلفية والتشخيص»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العددان ٤٥ – ٤٦ (شتاء – ربيع ٢٠٠١).

(٢١) ماجد كيالي، «إسرائيل في مواجهة الانتفاضة: دمج الوسائل العسكرية بوسائل الاغتيال السياسي»، شؤون عربية، العدد ١١٠ (صيف ٢٠٠٢)، ص ٥٥.

رداً على عدوان قوات الاحتلال على الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، مستفيدة من حدوث تنسيق غير مسبوق مع منظمات فلسطينية أخرى، بما فيها كتائب شهداء الأقصى التابعة لحركة فتح والجهاد الإسلامي^(٢٢). ولم تعزل الحركة نفسها عن المتغيرات الإقليمية والدولية، حيث بربت داخلها تيارات طالب بالتعاطي مع الواقع وجود السلطة الوطنية الفلسطينية ومع اتباع منهاجية التدرج المطلبي بوصفه أسلوباً براغماتياً في نيل الحقوق بما يتناسب مع المستجدات الحاصلة على الصعيد الدولي، وبما يتواهم مع التطورات الحاصلة في آليات الصراع العربي – الإسرائيلي، من دون أن يعكس تغيراً جذرياً في خطاب الحركة.

وقد شُخص تنامي نفوذ حركة حماس في الساحة الفلسطينية من خلال فوز الحركة في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ وتشكيلها الحكومة، ما أحدث حراكاً أشبه بزلزال سياسي أصاب أركان النظام السياسي الفلسطيني وتوازناته التقليدية^(٢٣)، بسبب فشل المسار «التسووي» وإخفاق السلطة الوطنية في تحمل ضغوط وتبعات الوضع المأزوم في الأراضي الفلسطينية والعجز عن الاستجابة لمطالب المجتمع الفلسطيني، وعن بناء مؤسسات شفافة تحظى بالحد الأدنى من المصداقية السياسية والوطنية ما كرس ظواهر الفساد والمحسوبيّة^(٢٤)، إلى جانب الوضع الداخلي المتأزم لحركة فتح الذي ظهر على السطح بعد استشهاد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ وحدوث استقطابات داخل أطر الحركة وخلافات بين صفوفها. وقد زاد من أهمية المقاومة دفعها الاحتلال الإسرائيلي إلى الانسحاب من قطاع غزة في آب/أغسطس ٢٠٠٥ على الرغم من أنها لا تزال تحكم السيطرة على منافذه فيما عمدت إلى إعادة احتلاله في إطار عدوانها المتصاعد على الأراضي الفلسطينية بذرية البحث عن جندي إسرائيلي أسير لدى لجان المقاومة الفلسطينية في الوقت الذي يرث فيه قرابة ١٠ آلاف أسير فلسطيني وعربي في المعتقلات الإسرائيلية.

وقد رفضت إسرائيل التعامل مع حركة حماس، ولحقت بها الولايات المتحدة ودول غربية عديدة على الرغم من أن الأخيرة كانت قد نظمت لقاءات مسبقة مع قيادات الحركة ما ليثت أن قامت بإلغائها تحت ضغط أمريكي إسرائيلي. وبالتالي، فإن إسرائيل ترفض العودة إلى طاولة التفاوض مع شريك فلسطيني تمثله حماس، وأثرت اعتماد الحلول الأحادية الجانب كما حدث في غزة وتعتزم تطبيقها مجدداً في الضفة الغربية. والرفض الإسرائيلي للتفاوض بذرية استمرار ما تسميه العنف الفلسطيني لم ينبئ بـ رد فعل على فوز الحركة في

(٢٢) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، دليل الحركات الإسلامية في العالم (القاهرة: المركز، ٢٠٠٦)، ص ١٤٧ – ١٦٠.

(٢٣) عبد الإله بلقزيز، «الانتخابات الفلسطينية: «حماس» في مختبر السلطة»، المستقبل العربي، السنة ٢٨، العدد ٣٢٥ (آذار/مارس ٢٠٠٦)، ص ١٠.

(٢٤) محمد الأزرع، «معنى فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية»، شؤون عربية، العدد ١٢٥ (ربيع ٢٠٠٦)، ص ٤٧ – ٤٩.

الانتخابات التشريعية حيث إنه يعود إلى أيام الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، ما ينم عن عدم رغبة إسرائيلية واضحة في التوصل إلى اتفاق سلام مع الجانب الفلسطيني، عدا عن عدم امتلاكه رؤية شاملة أو برنامجاً سياسياً لحل القضية الفلسطينية.

٣ – لقد طفت على سطح صمود المقاومة الفلسطينية أمام الآلة العسكرية الإسرائيلية أطروحت متباعدة انبثقت من داخل الكيان الإسرائيلي نفسه تقدم رؤى تشخيصية متباعدة حيال مستقبل الكيان الإسرائيلي وتعتمد إلى تشخيص وضع محكوم بعوامل خارجية وأخرى داخلية مترابطة ومتدخلة قد تشكل مسوغات انهيار وذوال الصهيونية. وقد دارت هذه المقولات حول التشكيك في ماهية مستقبل الصهيونية ومدى قدرتها على الاستمرارية في ظل صمود المقاومة وغياب أي أفق للسلام والتعايش.

ولا تعد هذه المقولات جديدة، حيث سبق أن طرحت بعد انتفاضة الأقصى (١٩٨٧) على وقع بدايات عملية السلام، إلا أنها تكشفت خلال الفترة الأخيرة. ويتبين مأزق الصهيونية من خلال هذه الأطروحتات، حيث يرى يعقوب شريت على سبيل المثال بأن إسرائيل تفتقر إلى ضمانات استمراريتها من جراء سياستها الخارجية الموسومة بالتط ama'os أن التناقض المركزي داخل إسرائيل وعجزها عن مراجعة أساطيرها حال دون تحول اليهود إلى أمة طبيعية^(٢٦)، بينما يرد آخرون كباري شميس سقوط وذوال الكيان الصهيوني إلى الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تعتريه وإلى حالة الفساد الداخلي التي تتصدع جوانبه. وهناك يهوشطاط هيركابي الذي وصف الفكر الصهيوني بأنه في حالة تضاد مع الرؤية العالمية وأنه يتجاوز التوجه الفكري الإنساني^(٢٧). وهي جميعها عوامل مساعدة قد تضاف إلى عوامل خارجية تشكل المقومات الحقيقية لانهيار الجيب الاستيطاني.

٤— لقد استطاعت الانتفاضة والمقاومة الفلسطينية تكبيد الكيان الإسرائيلي العديد من الخسائر التي كان لها أثر بالغ في الكيان الصهيوني. فقد حققت الانتفاضة العديد من الإنجازات التي لا يمكن التغافل عنها والتي يتمثل أبرزها في إثارة الرعب والقلق في الكيان الإسرائيلي المحتل، وسقوط نظرية الأمن الإسرائيلي تحت وطأة الانتفاضة الفلسطينية التي أكدت الاستخبارات الإسرائيلية أنها مرشحة للتواصل حتى ٢٠٠٦ بجانب تنظيمات مسلحة أخرى عدا اهتزاز صورة الجيش وتراجع مكانته. كما تتجلّى تداعيات الانتفاضة في تنامي ظاهرة الهروب من الخدمة العسكرية وفي ما يسمى «الهجرة المعاكسة» التي من شأنها أن تطرح المعضلة الديمografية المقلقة بالنسبة إلى إسرائيل. وقد ارتفع عدد الفارين من الجيش

(٢٥) يعقوب شريت، دولة إسرائيل زائلة (عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ١٩٩١)، ص ١٣١.

(٢٦) باري شميش، سقوط إسرائيل، ترجمة عمار جولاقي (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٣)، ص ٣٩٢.

(٢٧) يهوشط هيركابي، **قرارات إسرائيل المصيرية**، ترجمة منية سمارة (عمان: دار الكرمل، ١٩٩٠).

إلى ٣٠ في المئة عام ٢٠٠٦. فيما تكبدت إسرائيل خسائر اقتصادية فادحة حيث قدرت خسائر قطاع البناء والعقارات لديها بحوالى ٦٠٠ مليون دولار وانخفضت مبيعات الوحدات الاستيطانية في المستعمرات بنسبة ٦٦ في المئة بينما وصلت خسائر شركة الطيران الإسرائيلي (العال) إلى ١٦٠ مليون دولار. وفي قطاع السياحة أغلقت ٢٥ شركة سياحية هذا العام، وبلغت الخسائر حوالى ٧,٣ مليارات شيكيل، وتم الاستغناء عن حوالى ١٥ ألف عامل، فيما انخفض عدد السياح بعيد الانتفاضة وبسبب الأوضاع المتدeteriorة في المنطقة إلى أقل من ٨٧٠ ألف شخص بعد أن كان عددهم يقارب ٧٠٠ مليون سائح، بل أنه حتى في الأماكن البعيدة مثل البحر الميت انخفضت نسبة حجوزات الفنادق ٦٦ في المئة عن عام ٢٠٠٠. فضلاً عن تخصيص ١٥ مليون دولار لتأمين وسائل النقل العام داخل الخط الأخضر والمستوطنات، وانخفاض الصادرات وبخاصة صادرات التكنولوجيا المتقدمة والألماس المصقول والصادرات الزراعية. ويتجلى أحد مظاهر الأزمة الخطيرة في المجتمع الصهيوني التي أدت إليها الانتفاضة في تراجع الإجماع حول الاستيطان والنظر إلى المستوطنات والمستوطنين على أنهم يشكلون عبئاً مالياً وأمنياً وسياسياً على دولة إسرائيل^(٢٨).

الخلاصة

لن يُجسم الصراع العربي – الإسرائيلي عبر تسويات سياسية أو مشاريع مجتازة، إذ إن حله يتطلب معالجة جذور إشكاليات مسبباته المتمثلة في استعادة الأرض العربية المحlette وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي هُجّروا منها عام ١٩٤٨ وعودة القدس وفكك المستوطنات، ومن دون ذلك فإن المنطقة ستظل مرشحة لأن تكون مؤللاً لعدم الاستقرار والافتقار إلى الأمان. وبما أنه لا يوجد أفق قريب لحل القضية الفلسطينية والعربية حلاً عادلاً و شاملًا و دائمًا فإن ثمة حاجة لاستراتيجية عربية بديلة للتعامل مع تداعيات المعطيات الجديدة التي أفرزتها الحرب الإسرائيلية على لبنان، تأخذ بالاعتبار ضمان استمرارية النضال والمقاومة باعتبارها سبيلاً للتحرير وتقرير المصير مع إعادة البناء الداخلي. وإذا كانت إسرائيل تحظى بدعم أمريكي مفتوح باعتبارها تشكل صفقة استراتيجية تؤدي مهاماً وظيفية لها في المنطقة، فإن التركيز يجب أن ينصب في التوجه إلى دول أخرى ذات أهمية في النسق الدولي كالصين وبعض الدول الأوروبية من خلال تعزيز العلاقات معها وخلق مصالح مشتركة من شأنها أن تخدم القضايا العربية ■

(٢٨) انظر في ذلك: عبد الوهاب المسيري، من الانتفاضة إلى حرب التحرير الفلسطينية: أثر الانتفاضة على الكيان الصهيوني (بيروت: دار الفكر المعاصر، ٢٠٠٢).